جهود علماء الوقف والابتداء حتى القرن الخامس هجري في علم الدلالة

بقلم
ط د/ بلجيلالي الهواري (*) د/ خالد إسماعيل (**)

ملخص

لعلماء الوقف والابتداء إسهامات كبيرة في علم الدلالة، يظهر ذلك من خلال أن الباعث على تأليفهم كتبا في الوقف والابتداء، هو ضبط معاني القرآن للمفسِّر ولإفهام السامع والمتدبر، ويظهر كذلك من خلال ربط المفردة القرآنية بالمعنى الموقوف عليه، والأثر المترتب على ذلك باعتبار السياق السابق أو اللاحق، أو باعتبار نظائر تلك المفردة في القرآن الكريم، أو باعتبار الدلالة النحوية والصرفية، وهذا ما يمكن اعتباره دراسة دلالية أنتجت لنا الكثير من المباحث التي يتطرق لها اللغويون في العصر الحديث تحت عنوان علم الدلالة اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الدلالة؛ تغير المعنى؛ الوقف الحسن؛ المعنى اللغوي؛ عود الضمير؛ السياق.

(*) طالب دكتوراه في اللغة والدراسات القرآنية بقسم الحضارة الإسلامية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، مخبر الدراسات القرآنية والمقاصدية، جامعة وهران1. beldjilali_houari@yahoo.fr
(**) أستاذ محاضر "أ" بقسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، مخبر الدراسات القرآنية والمقاصدية، جامعة وهران1. elkassid62or1@gmail.com

تاريخ الإرسال: 18-03-2018 / تاريخ القبول: 2018/05/17

مقدمة

الاهتمام بالدلالة شغل الفكر الإنساني منذ القدم، والفكر العربي على وجه الخصوص، فقد كان للعرب إسهامات كبيرة في مجال دراسة المعنى، حيث ارتبطت دراستهم للّغة في بادئ الأمر، بالمحافظة على لغة القرآن، لتصحيح تلاوته، واستخراج معانيه، واستنباط الأحكام الشرعية منه، ثمّ توسع البحث الدلالي عند العرب ليشمل مجالات معرفية مختلفة، دون أن يحمل عنوانا خاصا به، كاللغة والأصول والمنطق، حيث خلّفوا تراثا دلاليا كبيرا يضرب بجذوره إلى القرون الهجرية الخمس الأولى، مما يعكس النضج المبكر الذي أحرزه العرب في الدراسات اللغوية والدلالية على وجه الخصوص.

إشكالية البحث:

ذهب بعض الكتاب المعاصرين إلى الظّن بأن علم الدلالة نما وترعرع في أحضان الدراسات اللسانية الغربية الحديثة، ولم يكن للعرب أي معرفة به، وهم بذلك غمطوا الكثير مما أنجزه علماء العرب في هذا العلم على اختلاف تخصصاتهم.

وقد قدّم بعض الباحثين نظير ذلك مجهودات في إبراز دور العرب في مجال علم الدلالة، وهي مجهودات مشكورة، غير أنها اقتصرت على الدراسات اللغوية، والأصولية في بعض الأحيان، كالدراسات التي تناولت جهود المعجميين العرب، أو النحويين أو البلاغيين أو الأصوليين في علم الدلالة، بينما نجد إهمالا لمجهودات العرب الدلالية في الدراسات القرآنية.

وهذا ما نودّ بيانه من خلال عرض هذه الدراسة التي تتناول جهود علماء الوقف حتى القرن الخامس هجري في علم الدلالة، والتي تعتبر حلقة من حلقات جهود كثيرة ومتنوعة قام بها العلماء العرب في هذا مجال علم الدلالة.

أسئلة البحث:

1- ما مفهوم الدلالة عند العرب؟

2- ما الباعث على التأليف في علم الوقف والابتداء؟

3- ما هي أهم المؤلفات المطبوعة في علم الوقف والابتداء حتى القرن الخامس؟

4- ما هي المباحث الدلالية التي تطرق لها علماء الوقف والابتداء؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال موضوعه -جهود وإسهامات العرب-علماء الوقف نموذجا- حتى القرن الخامس هجري في علم الدلالة- والذي يعتبر خدمة لكتاب الله، ببيان جمال معانيه، من حيث إن الباعث على الوقف الابتداء مراعاة المعنى، إضافة إلى استخراج التراث الدلالي العربي، الذي شمل مجالات متعددة ومتنوعة، خاصة ما تعلق منها بالدراسات اللغوية والقرآنية،

أهداف البحث:

1- إبراز جهود وإسهامات العرب-علماء الوقف أنموذجا- حتى القرن الخامس هجري في علم الدلالة.

2- استثمار مباحث علم الدلالة في علوم القرآن.

3- إبراز المباحث الدلالية التي تطرق لها علماء الوقف وكيف استخدموها.

المنهج المستخدم في الدراسة.

سأعتمد في الجانب النظري من الدراسة على المنهج الوصفي لأنه الأنسب لعرض التعريفات والتقسيمات والفروع، أما في الجانب التطبيقي فسأعتمد على المنهج الاستقرائي لأنه الأنسب في تتبع آراء علماء الوقف والابتداء، مع بيان المباحث الدلالية التي اعتمدوها في وقوفهم.

الدراسات السابقة:

لم أقف بحسب اطلاعي، على بحث مستقل تناول موضوع (جهود علماء الوقف والابتداء حتى القرن الخامس هجري في علم الدلالة) على وجه الخصوص، وإنما الدراسات السابقة ذات الصلة على حسب علمي تمثلت في :

1- الوقف وأثره في المعنى لسر الختم حسن عمر، وهو عبارة عن مقال في مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، بجامعة الملك سعود بالرياض، يتحدث فيه صاحبه عن أثر وقوف القرآن في المعنى وفي الحكم الشرعي.

2- أثر الوقف على الدلالة التركيبية لمحمد يوسف حبلص، يتحدث فيه عن مفهوم الدلالة التركيبية(النحوية و الصرفية)، وعن التأثير الذي يلعبه الوقف في توجيهها.

3- الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديثة، لأحمد عارف حجازي، تحدث فيه الباحث عن كيفية تعامل اللغويين العرب الوقف والابتداء، وأثر ذلك على استنباط بعض الأحكام الفقهية، في إطار النظرة اللسانية الحديثة.

خطة البحث:

قسّم الباحث هذه الدراسة إلى قسمين:

قِسم نظري تضمن مبحثين، الأول: يتحدث عن الدلالة من حيث الماهية والمفهوم، والثاني: يتحدث عن علم الوقف وعلاقته بالمعنى.

قِسم تطبيقي تضمن المباحث الدلالية التي تناولها علماء الوقف، والتي تمثلت في: السياق، الدلالة النحوية والصرفية، تعدد المعنى، العموم والخصوص، الحقيقة والمجاز.

الجانب النظري :علم الدلالة والوقف المفهوم والماهية

المبحث الأول: الدلالة (المفهوم والماهية)

1- الدلالة لغة واصطلاحا:

-الدّلالة لغة: مصدَر دَلّ يَدُلّ دلالةً، يقال: دَلّه على الطريق يَدُلّه دِلالةً ودَلالةً ودُلالةً، والفتح أعلى: أيْ أَرْشَدَه،[1] فيَدلُ فلانا إذا هداه، ودَلَلتُه على الطريق أي عرفته به، ودَلَّه على الشيء سدّده إليه،[2]

فهي بمعنى الإرشاد والتسديد والهداية إلى الشيء والتعريف به. وقد ذهب ابن فارس(ت:395هـ) إلى أن (الدال واللام) أصلان:

الأول: إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، كقولهم دَلَلته على الطريق، والآخر: اضطراب في الشيء، ومنه دلال المرأة، وهو جرأتها في تغنج كأنها مخالفة، وليس بها خلاف، وذلك لا يكون إلا بتمايل واضطراب.

والمرأة تتخذ من الدلال أمارة تتبين بها مكانتها عند الرجل، لذا قد يختلف الدلال من امرأة لأخرى، فيكون عند امرأة بتمايلها واضطراب في مشيتها.[3] وقد يكون عند أخرى بحسن الحديث وحسن المزح والهيئة.[4]

فالأصل الثاني الذي ذكره ابن فارس(الاضطراب في الشيء) يرجع في حقيقته إلى الأصل الأول، باعتبار أن الاضطراب في الشيء هو أمارة كذلك.

وبإمعان النظر في هذه المعاني اللغوية للدلالة نجدها ترد بمعنى الهداية والإرشاد والتسديد والتوجيه إلى المعنى المراد، والإبانة عن الشيء الغامض.

قال عبد الجليل منقور في: "وتُجمع قواميس اللغة على أن الدلالة، تعني الهدي والإرشاد."[5]

تعريف الدلالة اصطلاحا: عرفها الجرجاني (ت:816هـ) بأنها " كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول."[6]

2- أقسام الدلالة:

تقسم الدلالة باعتبار كون الدال لفظا أو غير لفظ، إلى:

لفظية: وهي ما كانت دلالتها مستندة على وجود لفظ. **ودلالة غير لفظية:** إذا ما كان الدال غير لفظي.

وباعتبار وسيلة فهم المدلول(الوضع، العقل، العادة)، فتقسم إلى وضعية، عقلية، وطبيعية، فأصبحت الأقسام ستة:

الأول: دلالة لفظية وضعية، وهي ما إذا كان التلازم بين الدال والمدلول بسبب التواضع، كدلالة لفظ الرجل على الإنسان الكبير الذكر، وهي على ثلاثة أقسام: مطابقة، تضمن، والتزام.

1- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام مسمّاه، نَحو دلالة البيت على مجموع (الحائط والأساس والسقف).

2- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى، نَحو دلالة البيت على السقف وحده أو الحائط .

3- : دلالة الإلتزام: وهي دلالة اللفظ على خارج لا ينفك، نَحو : دلالة السقف على الحائط ، ودلالة الأسد على الشجاعة.(7)

الثاني: دلالة لفظية عقلية وهي ما إذا كان التلازم بين الدال والمدلول بإيجاب العقل الصَرْف، كدلالة الصوت على حياة صاحبه وحضوره.

الثالث: دلالة لفظية طبيعية وهي ما اقتضى التلفظ بملزومها الذي هو اللفظ طبع اللافظ عند عروض المعنى له، كدلالة لفظ (أح) على وجع الصدر ودلالة الأنين على التألم.

الرابع: دلالة غير لفظية وضعية كدلالة الخطوط والعقود والنصب، ومنه: دلالة الخرائط الجغرافية على البلاد.

الخامس: دلالة عقلية غير لفظية كدلالة الدخان على النار.

السادس: دلالة غير لفظية طبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل، وصفرته على الخوف.(8)

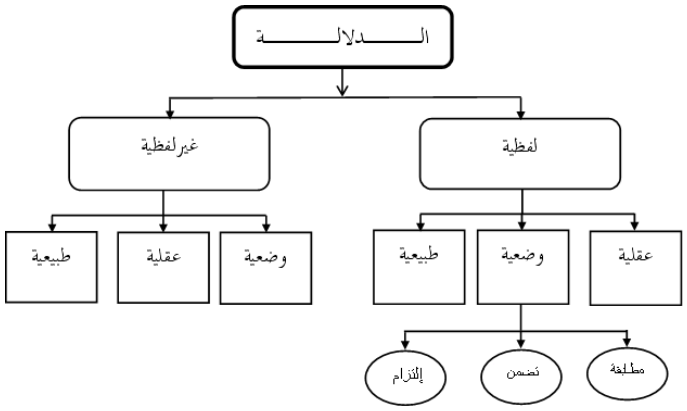

والمعتبر في هذه البحث هو الدلالة اللفظية الوضعية، لأنها الأنسب في الدراسات القرآنية واللغوية،كما أنها حَظيت بعناية خاصة من طرف الأصوليين والمناطقة واللغويين، وهذا لا يعني إهمالهم للدلالات الأخرى، قال ابن تيمية (ت:728هـ): "ولهذا كانت دلالة الكلام (اللفظ) على مقصود المتكلم... أكمل من جميع أنواع الأدلة على مراده، وهو البيان الذي علّمه الله الإنسان، وامتّن بذلك على عباده."(9)

وللدلالة اللفظية الوضعية إطلاقات مختلفة، ومدار الخلاف فيها يَكمُن تحت إشكالية هل الدلالة هي فهم السامع من كلام المتكلم، أو هي إطلاق المتكلم؟ (10)

فهي باعتبار المخاطِب: " كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بالوضع "(11) ، أي دون النظر إلى الإرادة.

وباعتبار المخاطَب هي: فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى أو جزأه أو لازمه، لمن كان عالما بالوضع، أما باعتبار إرادة المتكلم فهي: هي: إفهام السامع لا

فهمه [12]

3- العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للدلالة.

ويمكن أن نلحظ العلاقة بين المعنى اللغوي للدلالة والمعنى الاصطلاحي لها، ذلك أن أصل الدلالة في اللغة الهداية إلى الشيء، وهي كذلك في الاصطلاح هداية الدال لفهم المدلول.

4- الدلالة عند الغربيين.

وأما من حيث اصطلاح الغربيين فنجد أن كلمة دلالة (sémantique) مشتقة من (séma) وقد كانت في الأصل صفة تدل على كلمة (معنى) ثم استعملها (MICHEL BREAL.1852م 1915م) في كتابه (مقالات في الدلالة)، لتدل على علم سماه بعلم الدلالة، [13]

والذي عُرّف فيما بعد بأنه "العلم الذي يدرس المعنى." [14]

ويرى أحمد مختار أن هذا العلم رغم أن مباحثه قد أثيرت من طرف قدماء اللغويين، ولكن لا يمكن أن يقال إنه قديم في نشأته قدم الدراسات اللغوية، بل إن بعض مباحثه أثيرت للمناقشة دون تمييز لغيره من علوم اللغة، ولم يظهر هذا العلم كعلم مستقل بمناهج بحثية خاصة إلا في العصر الحديث على يدي لغويين متخصصين [15].

5- مباحث علم الدلالة: بعد النظر في بعض كتب علم الدلالة[16]، يمكن القول بأن بحوثه هي:

1- نظريات دراسة المعنى وتتمثل في: النظرية الإشارية، النظرية التصورية، النظريةالتحليلية، النظرية السياقية، النظرية السلوكية، نظرية الحقول الدلالية، اشتهر منها عند اللغويين اثنان:

-النظرية السياقية: معنى الكلمة من خلال النظرية، هو معناها في الجملة، فلن ينكشف معنى الكلمة عند أصحاب النظرية إلا من خلال سياقاتها المختلفة.

-نظرية الحقول الدلالية: الحقل الدلالي هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، فمعنى هذه النظرية أنك إن أردت أن تفهم كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا. (17)

2- **الاشتقاق اللغوي.**

3- **أنواع الدلالة:** الصوتية، الصرفية، النحوية، المعجمية.

4- **تعدد المعنى:**(الترادف، الاشتراك، التضاد).

5- **تغير المعنى:** (العموم والخصوص، رقي الدلالة، انحطاط الدلالة، الحقيقة والمجاز).

وقد ذكرت هذه المباحث بهذا الإيجاز، لأبين كيف استثمرها علماء الوقف والابتداء

المبحث الثاني : علم الوقف وعلاقته بالمعنى .

لقد ارتبطت الدراسات الدلالية عند العرب بمجيء الإسلام ونزول القرآن الكريم، فإليه يعود الفضل في نشأة الأبحاث اللغوية عموما والدلالية على وجه الخصوص، كما اعتنى المسلمون في تلك الفترة بتفسير كتاب الله وبيان معانيه وتوضيح غريبه، وكذا الاعتناء بتدقيق الكتابة العربية كتابة، وتقييد حروفها بالشكل، صونا لكتاب الله عن أن يصيبه التحريف. (18)

وظهر في تلك الفترة الاعتناء بعلم الوقف والابتداء، الذي يعتبر من بين أجلِّ علوم القرآن الكريم، باعتباره وسيلة يُستعان بها على فهم آي الكتاب.

1- الباعث على التأليف في علم الوقف:

من أجل ضبط معاني القرآن ألّف علماء الوقف والابتداء كتبهم، فوضعوا وقوفهم وفصلوها وبيّنوا وجوهها بعد نظرهم في معاني الآيات، وقد نُقل عنهم ما يدل على اهتمامهم البالغ بالمعنى، من ذلك:

قال محمد بن سعدان(ت:231هـ):"إن من تمام الإعراب معرفة الوقف

والابتداء."[19] وقال ابن الأنباري(ت:328هـ): "ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفةُ الوقف والابتداء فيه"[20]

فيُنبهنا ابن الأنباري على أن **محور دراسة المعنى**، قد جمع بين علم الوقف والابتداء وعلوم الأخرى، فعلم إعراب القرآن، وعلم التفسير وغريب القرآن، علوم تشترك كلها في بيان معاني القرآن الكريم، ولن يكتمل علم الوقف والابتداء عند أحد إلا إذا أحاط بتلك العلوم كلها، وقد نقل ابن النحاس (ت: 416هـ) عن ابن مجاهد(ت: 324هـ) قوله: "لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحويّ، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، والقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن، وكذا علم الفقه."[21]

فالاهتمام بمعاني القرآن الكريم، وبيانها والتفريق بينها هو الباعث على التأليف في علم الوقف والابتداء، يقول ابن النحاس: "...قد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لمن قرأ القرآن أن يتفهم ما يقرأه ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفهِم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسنًا"[22] وفي كلام ابن النحاس إشارة إلى أمرين مهمين هما:

الأول مراعاة المعنى للمفسر: وذلك مأخوذ من قوله"قد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني" فيتبين لنا أن الوقف والابتداء له علاقة التفسير الذي يهتم ببيان معاني آي القرآن، ذلك أن المفسر إذا اختار وقفا، فإنه يعتمد على المعنى ثم يضع الوقف، فبوقفه على موضع دون غيره، يُبين وجه المعنى الذي يراه ويختاره. وذلك مبني على المعنى الذي يرتضيه أو ترجّح عنده، والوقف تبع لذلك.

الثاني مراعاة المعنى لإفهام المستمع: من خلال قوله: "...فينبغي لمن قرأ القرآن أن يتفهم ما يقرأه ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفهِم

المستمعين في الصلاة وغيرها..." يتبين لنا أن القارئ للقرآن مطالب بتفهمه وتدبر معانيه، وإفهامها مستمعيه سواء كان في الصلاة أو في غيرها، ولا يتأتى له ذلك إلا بالوقف على ما تمّ معناه من آي القرآن أو حَسُن، لذا أَلَّف القدماء والمتأخرون في هذا الفن لتظهر معاني القرآن على أكمل وجه وأتمه، وليتضح وجه الإعجاز فيه.

2- المؤلفات في علم الوقف حتى القرن الخامس هجري.

وصلت المؤلفات الخاصة بهذا الفن حتى القرن الخامس هجري إلى العشرات، وقد فُقد أكثرها،[23] وممّا وصل إلينا حتى القرن الخامس هجري من تلك الكتب مما هو مطبوع من تلك الكتب:

1- كتاب (الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لمحمد بن سعدان[24].

2-كتاب (إيضاح الوقف والابتداء) لابن الأنباري[25].

3-كتاب (القطع والائتناف) لابن النحاس[26].

4-كتاب (الوقف على كلا وبلى في القرآن) لمكي بن أبي طالب[27].

5-كتاب (المكتفى في الوقف والابتداء) لأبي عمرو الداني[28].

الجانب التطبيقي: المسائل الدلالية في كتب الوقف والابتداء.

الناظر في ترجمة من أَلّفوا في علم الوقف والابتداء، يجد إلمامهم الواسع بطائفة من العلوم، كعلم العربية والقراءات والتفسير والغريب، مما يجعل كتبهم في الوقف غَنيّة بالمباحث التي يتلاقح فيها علم الوقف والابتداء بعلم التفسير والنحو والقراءات... وغيرها، ولما كان من مقاصد الكتابة في هذا الفن بيان معاني القرآن، أردت أن أَتَطرق لجهودهم في علم الدلالة والتي تمثلت في مباحث دلالية امتلأت بها كتبهم ومن أهمها: مراعاة السياق، الدلالة النحوية والصرفية، تعدد المعنى المتمثل في المشترك والتضاد، توسع المعنى وتضييقه، والحقيقة والمجاز.

المبحث الأول: **السّياق**.

تعتبر النظرية السياقية من أبرز النظريات التي أفرزها الدرس اللغوي الحديث، لما امتاز به السياق من توضيح وبيان للمعنى، إذ "أن معنى الكلمة في المعجم متعدد ومحتمل، ولكن معنى اللفظ في السياق واحد لا يتعدد"، بسبب ما في السياق من قرائن تُعين على تحديد معنى اللفظ، وكذا ارتباط كل سياق بمقام معين يحدَد في ضوء القرائن الحالية. (29)

ويُعرّف السياق بأنه" المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية سواء أكانت كلمة أو جملة في إطار من العناصر اللغوية وغير اللغوية. " (30)

ويتضح من خلال هذا التفريق بين نوعين من السياق، وهما السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي الذي يتمثل في السياق العاطفي، وسياق الموقف والسياق الثقافي. ويتكون سياق الموقف أو الحال كما يرى فيرث(FIRTH)، من مجموع العناصر المكونة للحدث الكلامي، وتشمل هذه العناصر ثلاث مجالات:

-التكوين الثقافي للمشاركين في هذا الحدث،

-والظروف الاجتماعية المحيطة به،

-والأثر الذي يتركه على المشتركين.

وقد قدّم علماء الوقف والابتداء مجهودات معتبرة في دراسة السياق، من خلال حديثهم عن أنواع الوقف، وكذلك من خلال مناقشة مسألة الوقف على رؤوس الآي.

1- أقسام الوقف: اختلف العلماء في تقسيم الوقوف تبعا لاختلافهم في تحديد معاني مفردات القرآن ومدى ارتباطها ببعضها البعض، مع مراعاة مناسبتها **لسياقاتها** السابقة واللاحقة، فابن الأنباري جعلها ثلاثة: تام وحسن وقبيح.

الوقف التام: "هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ولا يكون بعده **ما**

يتعلق به"، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5] فالوقف على (ٱلْمُفْلِحُونَ) تام، لحسن الوقف عليه وعدم تعلق ما بعده به.

أما الحسن عنده فهو "الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده"، كقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فالوقف على(ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) حسن، لأنك إذا قلت: (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) عُقِلَ عنك ما أردت، وغير تام لأنك إذا ابتدأت (رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ) قبُح الابتداء بالمخفوض.

أما القبيح فكالوقف على ﴿مَٰلِكِ﴾ والابتداء بـ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] لأنك لا تعلم إلى أي شيء أضيف[31]

أما عند ابن النحاس فالوقف عنده: تام وكاف وصالح وحسن، والذي يظهر من عبارته :"وما كان الوقف عليه كافيا أو صالحا."

أن الكافي والصالح عنده بمعنى واحد، وقد ذكر قسما أخر في تطبيقاته وهو: ما لا يجوز الوقف عليه، وقد يعبر عنه أحيانا بما لا يوقف عليه، كالوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3]، فقال:"(ٱلَّذِينَ) لا يوقف عليه لأنه اسم ناقص، ولا على (يُؤْمِنُونَ)."[32]

والوقف عند الداني تام وحسن وكاف وقبيح، ويوافق ابن الأنباري في تعريفه لقسمي التام والحسن وكذلك القبيح الذي يقول: عنه هو "الذي لا يعرف المراد منه"

أما عن الكافي فيقول: "هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده **متعلق به من جهة المعنى** دون اللفظ" كالوقف﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: 5] والابتداء بما بعد ذلك.[33]

والناظر في هذه التقسيمات يجدها متقاربة المعنى وإن اختلفت العبارات والمسميات، لأنهم تحدثوا عن نوعين من التعلق، وهما التعلق اللفظي أي النحوي،

والتعلق من جهة المعنى (**السياق اللغوي**)، فالضابط في التفريق بين أنواع الوقف هو النظر إلى العبارة السابقة واللاحقة، ومعنى كلٍ منهما مع ملاحظة وجود رابط لفظي بينهما من عدمه، فبالمجموع هي ثلاثة روابط:

1- المعنى الخاص لكل عبارة.

2- الروابط اللفظية.

3- السياق اللغوي السابق واللاحق.

فالبحث يكون حول هذه الروابط الثلاث، وبحسب وجود بعضها أو كلّها يتم تحديد الوقف، "...فإذا لم يوجد أي رابط لفظي بين العبارتين، وكان المعنى الخاص بكل عبارة كاملا بنفسه ولا يحتاج إلى العبارة الأخرى ليكمل ويصير معنى مفيدا، وكانت العبارة الثانية بداية موضوع وسياق جديد فهذا هو التام، أمّا إن كان السياق لا يزال واحد فهذا الكافي، وإن وجد بين العبارتين رابط لفظي ورابط في المعنى والسياق العام إلا أن العبارة الأولى بنفسها تشكل معنى مفيدا فهذا هو الحسن، فإن كان كل من العبارتين محتاجا إلى الآخر بحيث لا يكون بنفسه معنى مفيدا إلا بالعبارة الأخرى فالوقف حينئذ بينهما قبيح." (34)

فقبل الحكم على أي وقف بالحسن أو القبح أو التمام، لا بد من إجراء دراسة دلالية تشمل معاني المفردات والآيات القرآنية مع الانتباه إلى الروابط اللفظية بينها، ودراسة السياقات الواردة فيها. والاختلاف في تحديد هذه الضوابط يورث بالضرورة اختلافا في الحكم على الوقف، فما يوقف عليه عند أحدهم قد لا يوقف عليه عند الآخر،

وهذه الدراسة الدلالية التي طبقها علماؤنا لتحديد الوقف والحكم عليه، وحازوا قَدَم السبق في ذلك، يعبر عنها فيرث (FIRTH) بقوله: أن "معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"(35)

2- مسألة الوقف على رؤوس الآي: اتفق علماء الوقف على جواز الوقف على رأس الآية إذا لم تتعلق بما بعدها لفظا ولا معنى، واختلفوا فيما سوى ذلك، فذهب بعضهم إلى جواز الوقف عليها مطلقا، ومنع آخرون مراعاة للتعلق اللفظي **والمعنوي**، وقال البعض يوقف عليها ثم يُبتدأ بما قبلها، وسلك آخرون مسلك السكت بينها، فهذه أربعة مذاهب في المسألة.

وسبب الخلاف في المسألة تعارض المقصود من الوقف وهو **دفع توهم المعنى الباطل وبيان المعنى المراد**، مع الأثر الوارد عن أُمّ سلمة رضي الله تعالى عنها، تصف قراءة النبي ﷺ، " **كان يُقَطِّع قراءته آية آية**"(36)

فمن عمل بأثر أُم سلمة أجاز الوقف على رؤوس الآي مطلقا، وقال غيرهم أن المراد بالتقطيع والوقف الواردان في الأثر هو السكت المعمول به عند بعض القراء، ومن قال بالوقف على الآية التي تتعلق بما بعدها، ثم الابتداء بما قبلها، أراد أن يجمع بين الأثر والمقصد من الوقف، فيعمل بالأثر ويقف، ثم يبتدأ بما قبلها من الكلام دفعا لتوهم المعنى الباطل، وتنبيها على المعنى المراد، ومنع غيرهم الوقف عليها لضعف الأثر عندهم، أو لخصوصيته بسورة الفاتحة، **وهم أغلب من ألَّف في الوقف والابتداء**، فهذا مختصر ما ورد في المسألة من أقوال وأدلة.(37)

ومنع الوقف لدفع توهم المعنى الباطل والتنبيه على المعنى المراد ولو كان رأس آية، إذا ما وجد التعلق بما بعد ذاك من جهة اللفظ أو المعنى مذهب سلكه ابن الأنباري وابن النحاس وأبو عمرو الداني في الوقف، فنجد أن ابن الأنباري كان يصرح بأن مذهب النبي ﷺ،كان تقطيع القراءة آية آية،(38) إلا أن تطبيقاته تدل على مراعاته للتعلق اللفظي والمعنوي دون الوقف على رؤوس الآي، ففي قوله تعالى ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ** ﴾[البقرة: 183-184]، اعتبر الوقف على رأس الآية (تتقون) قبيح، وعلّل ذلك

بقوله "لأن (أيامًا معدودات) منصوبة بـ(كُتب) وهو الذي يسميه بعض النحويين خبر ما لم يسمّ فاعله"، ولا يجوز الفصل بينهما.(39)

وكذلك الوقف على ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: 1] قبيح "لأن (الإيلاف) الثاني مخفوض على الإتباع لـ (الإيلاف) الأول."(40)

أما ابن النحاس فاعتبر أن الوقوف على رؤوس الآيات سُنة تُتبَع في أغلب آي القرآن الكريم، فقال شارحا لأثر أم سلمة السابق: " ...ومعنى هذا، الوقوف على رؤوس الآيات، وأكثر ذلك في السور القصار الآي نحو الواقعة والشعراء وما أشبهها."(41)

والمفهوم من كلام ابن النحاس أنه قد يُحكَم بعدم الوقف على بعض رؤوس الآيات التي يُقبح المعنى بالوقف عليها، ومن ذلك منعه الوقف على ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:22]، وقال: "ليس بوقف لأن بعده استثناء... "(42)

واعتبر الوقف التام على (وَبِٱلَّيْلِ) في قوله تعالى ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: 137 - 138] لأن المعنى "وتمرون بالليل"(43)

مع أن رأس الآية عند قوله تعالى: (مُّصْبِحِينَ) إلا أن تعلق مفردة (وَبِٱلَّيْلِ) **بالسياق السابق** لها جعل التمام عندها.

أما ابن عمرو الداني فقد وَضَّح موقفه من الوقف على رؤوس الآيات، فقال: "...ومما ينبغي له أن يُقْطع عليه رؤوس الآي، **لأنهن في أنفسهن مقاطع**، وأكثر ما يوجد التام فيهن لاقتضائهن تمام الجمل، واستيفاء **أكثرهن انقضاء القصص**، وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، لما ذكرناه من **كونهن مقاطع** "(44)

وقد علّل أبو عمرو الداني ترجيحه الوقف على رؤوس الآي وإن تعلّق كلام بعضهن ببعض بما يلي:

- بأن كل آية تمثل مقطعا مستقلا بنفسه،

– وأكثر ما يوجد التمام وانقضاء القصص عندهن،

– ولاستحباب قراء السلف القطع عليهن، لكونهن مقاطع.

وهذه النقاط الثلاثة كلها تدور في فلك السياق، فعلّل بأن للآية الواحدة سياق خاص بها يضاف إلى سياق الآيات الأخرى ليشكل سياق المقطع القرآني، ثم السياق الذي وردت السورة لأجله.(45)

كما أخبر بأن أكثر التمام عندهن، والتمام كما سبق تعريفه، هو انقطاع تعلق الآية بما بعدها لفظا ومعنى، ثم علّل بأن انقضاء القصص عندهن، أي أن سياق القصة القرآنية تتمتها عند رؤوس الآي.

ويضيف أبو عمرو الداني مؤكدا على استقلالية الآية القرآنية بسياق خاص يُحكم على الوقف عندها بالتمام، أن السلف لم يستندوا على أثر أم سلمة فحسب عند استحبابهم الوقوف على رؤوس الآي، بل يضاف إلى ذلك الأثر أن الآية تمثل **مقطعا مستقلا.**

ولكن ما ذكره أبو عمرو الداني في استحباب الوقف على رؤوس الآي يبقى حكما أغلبيا، فهناك بعض المواضع التي خالف فيها ذلك، لشدة تعلق الآية بما بعدها لفظا ومعنى، ومن ذلك أنه مَثّل للوقف القبيح، بالوقف على ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾[الماعون: 4] وقال: "لأن المصلين اسم ممدوح محمود لا يليق به الويل، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون:5]".(46)

فتبين بهذا المثال أن موقف أبي عمرو الداني في مسألة الوقف على رؤوس الآي، هو جواز الوقف عندهن في الغالب مراعاة للتعلق اللفظي **والمعنوي**، وهو كموقف ابن النحاس وابن الأنباري.

3- أنواع السياق:

قد يُستدل في بيان حكم الوقف أو ترجيح وقف على آخر، على السياق اللغوي كما مر سابقا، وقد يجمع بين السياق اللغوي وغير اللغوي في الاستدلال على موضع

الوقف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ﴾ [آل عمران:146] قرئت (قَـٰتَلَ) و(قُتل)، قيل بأن (رِبِّيُّونَ) مرفوعون بـ(قُتل)، أو (قَـٰتَلَ)، على معنى أن القتل واقع بهم، كأنه قال: "قُتل بعضهم فما وهن الباقون لقتل من قُتل منهم ولا ضعفوا ولا استكانوا."

والقول الثاني أن الوقف على(قَـٰتَلَ) وعلى القراءة الثانية (قُتل)، ثم تبتدئ: (مَعَهُ رِبِّيُّونَ) على معنى: قاتل النبي ﷺ، ومعه جموع كثيرة فما ضعفوا لقتل نبيهم ولا استكانوا، والدليل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران: 144]، ويترجح هذا المعنى كذلك بسبب نزول الآية حيث أشيع بأن رسول الله ﷺ قد قتل. (47)

وقد استخدم في ترجيحه المعنى الذي يؤديه الوقف على (قتل)، نوعين من السياق هما:

أ –السياق اللغوي والذي تمثل في استدلاله بسابق تلك الآية بقوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾

ب– سياق الموقف(48) والذي تمثل في استدلاله أن الآية نزلت عقب أحداث غزوة أحد، والتي أُشيع فيها بأن رسول الله قد قتل.

فسبب الخلاف في موضع الوقف هو في متعلق الفعل (ئ)، هل يتعلق بـ(ے) أم بـ(ك)؟

فمن قال بتعلقه بـــ(نَّبِيٍّ) كان الوقف عنده على (قَـٰتَلَ)، ورجح قوله بالسياق اللغوي وسياق الموقف كما سبق بيانه، ومن رأى أن تعلقه بـ(رِبِّيُّونَ)، اعتبر الوقف التام على (رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ).

ويمكن أن نبين ذلك بالمخطط الآتي:

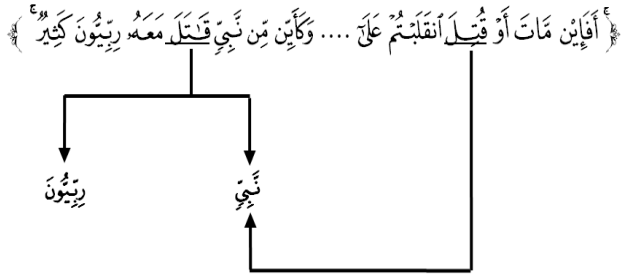

ومثله قوله تعالى: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ ﴾ [العلق: 5-6]، فالوقف على (گ) قبيح، لأنك تنفي أن الله تعالى علمنا مالم نعلم، ونفي ذلك لا ينبغي، "ويقوي ذلك ما قدمناه من أن الوحي انقطع عند(مالم يعلم)، وهو تمام الخمس الآيات التي نزلت على الرسول ﷺ، أول ما نزل"(49)

المبحث الثاني : الدلالة النحوية والصرفية

يرى اللغويون المحْدَثون أن من عوامل تغير الدلالة، تغير البنية النحوية أو الصرفية لها، وأن الدلالة إنما تُستمد من خلالهما، فيطلقون على الأولى الدلالة النحوية، وعلى الثانية الدلالة الصرفية، والتغييرات الصرفية أو النحوية التي تعتري صيغ الكلمات، تُحدث معانى جديدة. (50)

فكل صيغة صرفية تحمل دلالة معينة، لذا يميز علماء العربية بين صيغة (فعّل) التي تدل على التكثير، و(أفْعَل) التي تدل على الدخول في الشيء، و(فاعل) على المشاركة، أما عن الدلالة النحوية فيقول كاتز:"أن معنى الجملة لا يتأتى من معاني مفرداتها المعجمية فقط، ولكن من العلاقات النحوية القائمة بين هذه المواد. "(51)

وقد كان العرب أسبق وأوضح في بيان هذه الحقيقة حيث بيّنوا أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها. (52)

كما اعتنى علماء الوقف بهاتين الدلالتين، عند حديثهم على اختلاف القراءات من حيث تصريف الكلمة أو إعرابها، وما ينتج عن ذلك الاختلاف من المعاني، والتي لا

تتضح إلا بوصل الكلام في قراءة وقطعه في قراءة أخرى، وهذا ما سأبيّنه بالأمثلة الآتية:

1- قال تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة:125]

قُرئت (وَاتَّخِذُوا) بفتح الخاء وبكسرها، فالوقف على (وَأَمْنًا) تام على قراءة من قرأها بكسر الخاء على الأمر بالاتخاذ، لأنه أمر جديد، ومن قرأ (وَاتَّخِذُوا) بفتح الخاء على الخبر عن الناس، لم يقف على (وَأَمْنًا) لأن (وَاتَّخِذُوا) معطوف على ما قبله.(53)

فالمعنى في الآية تغير بتغير البنية الصرفية للمفردة(وَاتَّخِذُوا)، فقرئت بفتح الخاء على الخبر، أي أن الناس جُعل لهم البيت مثابة، واتَّخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وعلى هذه القراءة لايوقف على(وَأَمْنًا) لأن الكلام متعلق بما قبله.

وقرئت بكسر الخاء على الأمر بالاتخاذ، وحينئذ يصح الوقف على (وَأَمْنًا)، والابتداء بـــ(وَاتَّخِذُوا)، لأنه أمر جديد.

2 - ومن أمثلة تغير المعنى بتغير البنية النحوية قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة:196]، قرئت (وَالْعُمْرَةَ) بنصب التاء وبرفعها، فمن نصبها لم يقف على (الْحَجَّ) لأن (وَالْعُمْرَةَ) منسوقة عليه، ومن رفع (وَالْعُمْرَةُ) كان وقفه على (الْحَجَّ) حسنا، لأن (وَالْعُمْرَةُ) مرفوعة باللام، وهي استئناف.(54)

3-قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ [ل عمران:36]

الوقف على (أُنثَىٰ) كاف على قراءة (وَضَعَتْ) بفتح العين وإسكان التاء على وجه الإخبار، وقُرأت كذلك بإسكان العين وضم التاء على المتكلم، فعلى القراءة الأولى الوقف على (أُنثَىٰ) كاف لأن ذلك إخبار من الله عن ذلك فهو مستأنف، أما على القراءة الثانية فلا يجوز الوقف على(أُنثَىٰ) لأن ما بعده متعلق به إذ كان كلاماً متصلاً.(55)

تغير الوقف في هذه الآية تبعا لتغير المعنى بسبب تغير البنية النحوية للمفردة (وَضَعَتْ)، فمن قرأها بفتح العين وإسكان التاء على وجه الإخبار، جاز له الوقف على (أُنثَىٰ) ، لأن كلام امرأة عمران تمّ عندها، وما بعدها إخبار من الله بذلك، أما من قرأ بإسكان العين وضَمّ التّاء على المتكلم، لا يقف على (أُنثَىٰ) لأنه من كلام امرأة عمران.

والأمثلة في باب تَغيُر الوقف بتغاير القراءات كثيرة، وإنما أوردت هذه الأمثلة الثلاثة لبيان أن المعنى يتغير بتغير البنية الصرفية أو النحوية للمفردة القرآنية، ويتغير مواضع الوقف تبعا لذلك، وهو منهج وضحه علماء الوقف والابتداء من خلال تطبيقات كثيرة في كتبهم.

وفي الحقيقة أن مراعاة تغير مواضع الوقف لتغير القراءة، جهد دلالي كبير بذله أئمتنا في هذا المجال، فعند تغاير القراءات يضاف إلى الضوابط الثلاثة في تحديد الوقف والتي ذكرت سابقا، تحديد معنى المفردة القرآنية في كل قراءة، مع مراعاة التغيرات الصرفية والنحوية عليها، ومدى تأثيرها على معنى الآية، وهو ما يمكن أن نعتبره الضابط الرابع في تحديد نوع الوقف عند تغاير القراءة.

المبحث الثالث: تعدد المعنى

1-المشترك اللفظي: هو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى، وهي ظاهرة واقعة في اللغة وفي القرآن الكريم، إذ قد فرضته قوانين التطور الدلالي.(56)

ويميز الغربيون بين نوعين من الاشتراك:

(بوليزيميpolysemy) وهي الكلمة الواحدة التي تكتسب معاني متعددة نتيجة الاستعمال. **(هومونيميhomonymy)** وهي كلمتان تدل كل منهما على معنى، ثم يحدث عن طريق التطور الصوتي أن تتحد أصوات الكلمتين وتصبحان في النطق كلمة واحدة.(57)

وهذا الأخير لا يوجد في اللغة العربية إلا نادرا، ففي اللغة العربية إذا تطابقت الكتابة تطابق اللفظ، فحيثما يوجد اشتراك لفظي يوجد اشتراك كتابي غالبا، وهناك حالات قليلة جدا من الاشتراك اللفظي غير المصحوب بالاشتراك الكتابي: ك(يحيى، يحيا) فهذا اشتراك لفظي، ولكن الأُولى اسم لشخص، والثانية فعل.(58)

والاشتراك يقع في حالتي الإفراد والتركيب، فمن المفرد: (الاسم والفعل وكذلك حروف المعاني)، وهذه الأخيرة-حروف المعاني- الاشتراك فيها كثير جدا لأن الحروف أكثرها وضع لمعان متعددة، ومثال المركب: الضمائر المتصلة والمنفصلة، والسياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي، هو الوسيلة الوحيدة لتحديد معنى المشترك الفظي.(59)

وقد اهتم علماء الوقف والابتداء بظاهرة المشترك اللفظي، فتعاملوا معها من خلال بيان معاني اللفظ المشترك، ومن ثَم بيان نوع الوقف مع تقدير المعنى المراد من معاني ذلك اللفظ المشترك، وسنذكر نموذجين من الأمثلة في هذا الباب.

النموذج الأول: الاشتراك في حروف المعاني.

أ- قال تعالى: ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾ [البقرة:102]

يرى ابن الأنباريأن في إعراب قوله تعالى: (وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ) وجهان:

فإما أن تكون (ما) معطوفة على (ٱلسِّحْرَ) فيكون التقدير(ويعلمونهم ما أنزل على الملكين)، وعليه لا يوقف على (ٱلسِّحْرَ) حينئذ لأنها إذا عطفت على (ٱلسِّحْرَ) كانت متعلقة به من جهة اللفظ والمعنى، وإذا كانت (ما) نافية فيجوز الوقف على (ٱلسِّحْرَ) لأنها متعلقة به من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.(60)

فيشير ابن الأنباري في كلامه السابق إلى الخلاف الوارد في تفسير الآية، وذلك أن من المفسرين من يرى أن المراد بالملكين هما هاروت وماروت أنزلهما ربنا فتنة للناس،

و على هذا تكون (ما) موصولة بمعنى الذي، ومن رأى بأن الملكين بدل من جبريل وميكائيل، فعلى هذا تكون (ما) نافية لا موصولة، وهاروت وماروت بدل من الشياطين، وفي الكلام تقديم وتأخير، (وما كفر سليمان، وما أنزل على الملكين، ولكن الشياطين كفروا ببابل هاروت وماروت) (61)

ج- قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: 68]

ذكر ابن الأنباري جواز الوقف على (وَيَخْتَارُ) إذا كانت **(مَا)** نافية، ويكون التقدير: (ليس لهم الخيرة)، أي ليس لهم أن يختاروا إنما الخيرة لله تعالى، وإن كانت **(مَا)** موصولة لم يحسن الوقف على (وَيَخْتَارُ) من أجل أن المعنى (ويختار الذي كان لهم الخيرة)، أي كان لهم خيرته. (62)

ورجّح ابن النحاس الوقف على (وَيَخْتَارُ)، "لأن أكثر أهل التمام والتفسير والقراء على أنه تمام"، ويستبعد أن تكون **(مَا)** في موضع نصب (وَيَخْتَارُ) أي بمعنى الذي، لأنه لو كان كذلك لكانت (الْخِيَرَةُ) في موضع نصب خبر (ي) وهذا لم يقرأ به أحد. (63)

فاختيار ابن النحاس الوقف على (وَيَخْتَارُ) يرجع لسببن:

الأول: لأنه اختيار أكثر أهل الوقف والتفسير والقراءة، وهو يشير بذلك أن اختيارهم مستند على الرواية، وعلى الدراية بلغة العرب.

الثاني: استبعاد أن تكون **(مَا)** موصولة وفي موضع نصب (وَيَخْتَارُ) مراعاة **للسياق النحوي** في مفردة (الْخِيَرَةُ)، والتي قُرئت بالضم فقط، فلو كانت (ي) موصولة، لكانت لكانت (الْخِيَرَةُ) في موضع نصب خبر (كَانَ) وهذا لم يقرأ به أحد.

وسبب الخلاف حول تحديد الوقف في الآية هو **الإشتراك اللفظي** في معنى **(مَا)** فمن

جعلها نافية وقف على (وَيَخْتَارُ)، ومن قال بأنها موصولة بمعنى الذي فالتمام عند قوله تعالى (ٱلْخِيَرَةُ).

وهذا الخلاف ماثل كذلك عند أهل التفسير، فابن جرير الطبري(310هـ) اختار أن تكون (مَا) موصولة على معنى (يخلق ما يشاء أن يخلقه ويختار لولايته الخيرة من خلْقه، ومن سبقت له منه السعادة)، واستبعد أن تكون (ى) نافية لفساد المعنى حينئذ، وهو امتناع أن تكون لهم الخيرة فيما مضى قبل نزول هذه الآية، فأما فيما يستقبلونه فلهم الخيرة.(64)

ويرد القرطبي على اعتراض الطبري بأن "(ما) تنفي الحال والاستقبال كليس ولذلك عملت عملها، ولأن الآي كانت تنزل على النبي ﷺ على ما يسأل عنه، وعلى ما هم مصرون عليه من الأعمال وإن لم يكن ذلك في النص."(65)

والخلاصة أن سبب الخلاف في تحديد موضع الوقف على الآيات المذكورة منشأه الاشتراك الواقع في (مَا)، والتي تأتي بمعنى النفي وبمعنى الصلة.

كما يتبيّن لنا كيفية تعامل علماء الوقف مع معنيي (ما) ، فمنهم من لم يرجّح أو يختار كابن الأنباري، الذي اكتفى بتوجيه الوقف عند تقدير كل معنى من المعنيين، أما ابن النحاس فنجده في المثال الثاني يختار أن تكون (ما) نافية، ويستبعد المعنى الثاني وهو الصلة، ويحتج على ذلك بحجتين كما تقدم.

أحدهما تمثل في احتجاجه بـ(السياق) و الذي يعتبره المعاصرون وسيلة لترجيح معنى من معاني المشترك اللفظي، إذ أن للسياق "الدور الحاسم في تحديد دلالة الكلمة تحديدا دقيقا، ويزيل أي تعمية وتغطية أو التباس قد يحدثها وجود المعاني المتكاثرة التي تتوارد على اللفظة المشتركة وهي في معزل عن السياق الذي يمكن أن تستعمل فيه"(66)

وتمثل ذلك في احتجاج ابن النحاس **بالسياق اللاحق** للمفردة التي وقع فيها **الاشتراك (مَا)**، حيث بيّن أن (ٱلۡخِيَرَةُ) قرئت عند الجميع بالرفع، ما يدل أن المعنى الذي يحدده السياق لـ(ما) هو النفي.

﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: 68]

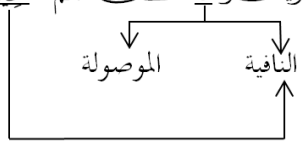

وما ذكر في هذه الأمثلة عن الاشتراك اللفظي للحرف (**مَا**)، يقال في الواو التي من معانيها العطف أو الاستئناف، وهذا الاشتراك لحرف الواو يورث تغايرا في المعنى،

ومن الأمثلة في ذلك:

أ- قال تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ** ﴾[المائدة: 25].

ذكر ابن الأنباري: أن الوقف يكون على قوله تعالى: (وَأَخِيۖ)، وردّ على من زعم أن الوقف على (نَفۡسِي) ثم تبتدأ على معنى وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه، فقال: "وهذا قول فاسد لأنه لو كان كذا، كان الكلام يدل على أن موسى لا يملك أخاه، والقرآن لا يدل على هذا، ولو كان كذا لقال: (لا أملك إلا نفسي وأخي وقومي) لأنه غير مالك لقومه كما أنه غير مالك لأخيه، فلأي معنى خصّ أخاه بالذكر وهو لا يملكه ولا يملك قومه، ولم يقل بها أحد يعرف من المفسرين." (67)

فابن الأنباري لا يجيز الوقف على (نَفۡسِي) لأن ما بعدها معطوف عليها، وأنكر على من يقف عليها ليبتدأ بـ(وَأَخِيۖ)، بحجة أن القرآن يدل على أن موسى كان يملك أخاه، وأن أقوال أهل التفسير وردت بهذا المعنى دون غيره.

ولكن عند التحقيق وجدنا أن المعنى الذي أنكره ابن الأنباري كان معروفا عند المفسرين، فقال ابن أبي الزمنين (399هـ) في تفسير الآية: المعنى "وأخي لا يملك إلا

نفسه "(68)

وهذا المعنى لا يعارض القرآن كما زعم ابن الأنباري، فهارون كان نبيّا كموسى، وهو كذلك لا يملك إلا نفسه، كأخيه موسى عليهما السلام.

أما الداني فصرّح بأن الوقف على (نَفْسِى)، ثم تبتدئ (وَأَخِىٓ) بتأويل: وأخي لا يملك إلا نفسه، وأخبر بأن له مستند من التفسير، ورجّح أن يكون الوقف على (وَأَخِىٓ) كاف، ليُعطف على قوله (نَفْسِى) أو على ما في قوله (لَآ أَمْلِكُ)، والتقدير: لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا، وأكثر أهل التأويل على ذلك. (69)

والذي يتضح من خلال هذا المثال أن سبب الخلاف في معنى الآية ومن ثَمّ في موضع الوقف هو **الاشتراك اللفظي** في حرف الواو عند قوله تعالى (وَأَخِىٓ)، فمن اعتبرها عاطفة لم يجز الوقف على (نَفْسِى)، ومن اعتبرها دالة على الاستئناف أجاز ذلك.

ب- قال تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾ [آل عمران:7]

اختلف العلماء في الوقف على هذه الآية، فمنهم من اختار الوقف على قوله تعالى: (تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ)، والابتداء بقوله تعالى: (وَٱلرَّٰسِخُونَ) على معنى أن الراسخين لا يعلمون تأويله، ومن العلماء من اختار عطف (تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ) بقوله تعالى: (وَٱلرَّٰسِخُونَ)، على اعتبار أن الراسخين في العلم كذلك يعلمون تأويله، فعلى الأول يُرفع الراسخون بالابتداء، وعلى الثاني يُرفع الراسخون على النسق بما عاد بما سبق ذكره. **(إيضاح الوقف والابتداء:566/2).** والواو في قوله تعالى: (وَٱلرَّٰسِخُونَ)، تراوحت معانيها بين العطف والاستئناف.

النموذج الثاني: الاشتراك في عود الضمير.

أ-قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: 33].

اختلف قول العلماء حول حكم الوقف على قوله تعالى (وَأَنتَ فِيهِمْ) بين الحسن والتمام، ومنشأ الخلاف **هو الاشتراك في عود الضمير**، فمن قال أن الضمائر في قوله تعالى:(لِيُعَذِّبَهُمْ -فِيهِمْ -مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ) كلها عائدة على الكفار اعتبر القطع على (وَأَنتَ فِيهِمْ) حسن لاتصال الكلام، ورجح ابن النحاس و أبو عمرو الداني هذا القول.

ومن قال بأن الضمائر في قوله تعالى (وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ) عائدة على الكفار، وما بعدها من الضمائر، في قوله تعالى، (وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) عائدة على المؤمنين المستضعفين بمكة، قال بأن الوقف على (فِيهِمْ) تام، لانقطاع الكلام.(70)

واعتمد ابن النحاس في ترجيحه لذلك على:

- **السياق اللاحق** الذي تمثل في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوٓا۟ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ﴾ [الأنفال: 34]، حيث ابتدأت الآية بضمير عائد على ما قبلها وهو للكفار.

- اختيار جُل المفسرين على أن الضمائر كلها عائدة على الكفار، وأن معنى (يَسْتَغْفِرُونَ) أي: ما كان الله ليعذبهم لو استغفروا، ومعنى (وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ) أي يوم بدر بالقتل والأسر.(71)

وهذا المعنى اختاره جُلّ المفسرين كما صرّح بذلك ابن النحاس، هو اختيار ابن جرير الطبري الذي استبعد رجوع شيء من تلك الضمائر على المؤمنين، واعتبر عَودَها على الكفار هو الذي يرجحه السياق اللاحق الذي تمثل في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ ... ﴾ كما سبق بيانه.

وعلى **السياق السابق** وذلك في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال:32]

فحينما استعجلوا العذاب أعلم ربنا نبيه، أنه لن يعذبهم وهو بين أظهرهم، ولكن

لما أخرجوه عجّل الله لهم ذلك العذاب يوم بدر.[72]

ب-قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ﴾ [الحج: 78]

ذكر أبو عمرو الداني[73]خلافا للعلماء في حكم الوقف على (مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ) فمنهم من أجاز ومنهم منع، بناء على **الاشتراك في عود الضمير (ُ)**، فمن قال بعودته على الله، أجاز الوقف لانقطاع الكلام، ومن اعتبره عائدا على (إِبْرَاهِيمَ) منع الوقف لاتصال الكلام، ويتأثر تبعا لذلك الوقف على (مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا)، فمن اعتبر عَود الضمير (هُوَ) على الله، قال بأن الوقف يكون على (مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا)، على معنى: الله سماكم المسلمين من قبل -أي قبل هذا القرآن في الكتب كلها- وفي هذا القرآن، ومن قال بأن الضمير عائد على إبراهيم، اعتبر التمام عند قوله تعالى (مِن قَبْلُ)، أي أن إبراهيم سماكم المسلمين من قبل، وتبتدأ (وَفِي هَذَا).

واستدل أصحاب هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة: 127]

أما الداني فقد اختار عَود الضمير على الله لأنه اختيار جل المفسرين وعلماء الوقف، ولأن:

1- أن آية البقرة ليس فيها تسمية وإنّما هي دعاء من إبراهيم عليه السلام.

2- حديث رسول الله ﷺ: " **فادعوا بدعوة الله التي سماكم بها المسلمين المؤمنين عباد الله.** "[74]

لما وقع الاشتراك في عَود الضمير (هو)، احتاج أنصار كل قول إلى **قرائن** تُقوي ما ذهبوا إليه لإزالة الإشكال والغموض.

والناظر في السياق السابق للآية يجد تقدمها بضمائر تعود على الله كقوله تعالى ﴿ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[الحج: 78]، وكذلك السياق اللاحق وهو قوله

تعالى: ﴿وَفِي هَٰذَا﴾

وهذه القرائن هي سبب اختيار المفسرين وعلماء الوقف في أن الضمير (هو) يعود على الله تعالى.

والمخطط الآتي يوضّح كيف استعمل علماء الوقف السياق اللغوي كآلية في ترجيح عود الضمير (هو) على الله تعالى:

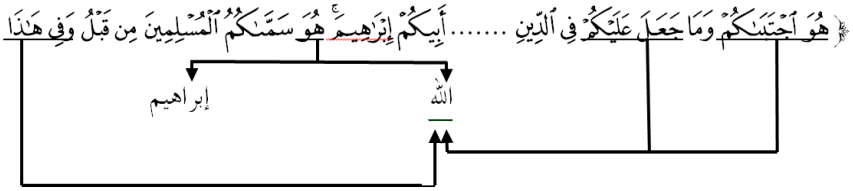

ج- قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية:21]

اشتركت الضمائر في قوله تعالى: (مَّحْيَاهُمْ ، وَمَمَاتُهُمْ)، فكان لها تقديران:

أحدهما: أن تعود على المؤمنين والكافرين، فعلى هذا لا يوقف على قوله (وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) لأن ما بعد ذلك متعلق بقوله (كَالَّذِينَ آمَنُوا). **والثاني:** أن قوله تعالى: (مَّحْيَاهُمْ ، وَمَمَاتُهُمْ) مستأنف، فيُجعل الضمير للكافرين خاصة، وعلى هذا يوقف على(وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) لأن ما بعد ذلك منقطع منه، والتقدير: محيا الكافرين سواء، ومماتهم كذلك. (75)

د-﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: 35]

اختلف في الضمير في قوله تعالى (نُورِهِ)، هل يعود على الله، أم على غيره، أي: نور محمد، أو نور المؤمن، أو نور القرآن، فمن قال بعودته على الله، كان المعنى: مثل نور الله، ولا يتم الوقف على هذا التقدير إلا على (فِيهَا مِصْبَاحٌ) لاتصال الكلام، أما إن قُدرت عودته على المؤمن، كان المعنى مثل نور المؤمن كمشكاة...، وعليه يكون

الوقف على (وَٱلْأَرْضِ)، ورجح ابن الأنباري وابن النحاس هذا الرأي لأن: - نور الله لا حدّ له، ونور المؤمن بالتمثيل أشبه،

-وقد ورد عن أهل التفسير أن الله ذكر نوره الذي وسع السماوات والأرض، ثم ذكر نور المؤمن، وجاء في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه قوله تعالى: (مثل نور المؤمن) وهي قراءة على التفسير.(76)

ورجح الطبري عَودة الضمير في (نُورِهِۦ) على نور القرآن، لأن سياق الآيات السابق تحدث عن القرآن(77)، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [النور: 34]

ويمكن أن نفصل ترجيح الطبري بالمخطط الآتي:

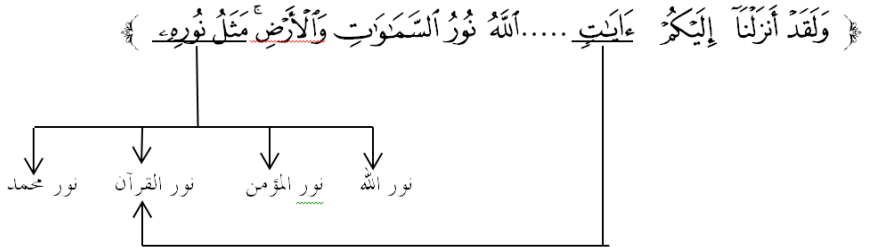

هـ-﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾ ﴾ [الأحزاب:44]

الوقف تام على قوله تعالى (يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ) إذا جعلت الهاء في (يَلْقَوْنَهُۥ) لملك الموت لانقطاع الكلام، وكذلك إن جعلت للمؤمن بمعني أن الملائكة تحييه وتبشره عند الموت، وكذلك إن جعلت للمؤمنين في الجنة تحييهم الملائكة كقوله: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ ﴾[الرعد: 23-24]

فإن جعلت الهاء في (يَلْقَوْنَهُۥ) لله عز وجل كان الوقف على (يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ)، كاف لاتصال الكلام والتمام عند قوله تعالى: (أَجْرًا كَرِيمًا)، (المكتفى ص167)

ورجح الطبري في تفسيره (20/ 280) عودة الضمير في (يَلْقَوْنَهُۥ) على الله، لأن الضمائر

قبل هذه الآية عائدة على الله، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴿٤٢﴾ هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ﴾ [الأحزاب: 41-43]

وهذا مخطط تفصيلي لترجيح الطبري:

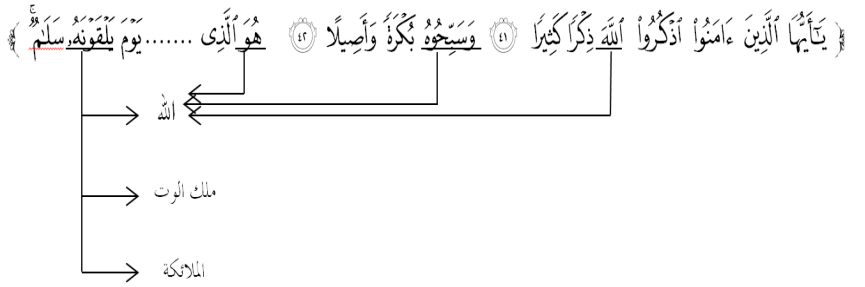

2- التضاد: يتحدث اللغويون عن التضاد باعتباره مظهرا من مظاهر تعدد المعنى ويعرفونه بأنه "هو اللفظ المستعمل في معنيين متضادين"، وهو قسم من أقسام المشترك اللفظي لدلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى (78)

ومن علماء اللغة المحدثين الذين تناولوا ظاهرة التضاد بالدراسة والتحليل إبراهيم أنيس الذي صرّح بأن التضاد في اللغة العربية قليل جدا، بل لا يرَبو عن عشرين كلمة، وما ذكره الأقدمون من أمثلة عن التضاد هو ضَرْب من التكلف والتعسف. (79)

وقد أولى العرب الاهتمام بدراسة ظاهرة التضاد وكذا علماء الوقف والابتداء، حيث أشاروا إلى بعض المفردات المتضادة ووضعوا لها أحكاما وضوابط لبيان دلالتها، وهو ما وجدناه من خلال حديثهم عن الوقف على **كلا وبلى،** فهاتان الكلمتان لما تعددت معانيها وتضادت، اختلف حكم الوقف عليها من موضع لآخر، ومنشأ الخلاف في الوقف عليها هو الاختلاف في تحديد معاني كلٍ منها، والتي تختلف من موضع لآخر، مع تحديد تلكم المعاني في كل سياق قرآني، لذا فدراسة الوقف على (كلا وبلى) هي في الحقيقة **دراسة دلالية لظاهرة التضاد في القرآن الكريم.**

أ- كلا: اختلف الأئمة في الوقف على كلا والابتداء بها، فذهبت طائفة إلى أنها افتتاح كلام فلا يوقف عليها وإنما يوقف على ما قبلها،

ومنعت طائفة الوقف عليها والابتداء بها، لأنها جواب والفائدة فيما بعدها،

بينما رأى فريق آخر جواز الابتداء بها إذا كانت رأس آية، كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: 82]، وذهبت طائفة إلى جواز الوقف عليها في كل موضع، فإن كان ما قبلها يُرّد ويُنكر كان معناها: (ليس الأمر كذلك)، كقوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا كَلَّا ۚ ﴾ [مريم: 68-69]، وإن كان ما قبلها مما لا يُرّد ويُنكر كان معناها (حقا) كقوله تعالى: ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾ كَلَّا ﴾ [القيامة:25-26]. وذهبت طائفة إلى التفصيل في ذلك:

فيوقف عليها إذا كان قبلها مما يُرّد ويُنكر، ويبتدأ بها إذا كان ما قبلها لا يُرّد ويُنكر، وتُوصل بما قبلها وما بعدها إذا لم يكن قبلها كلام تام، قال مكي: "وهذا المذهب أليق بمذاهب القراء وحذاق أهل النظر، وهو الاختيار وبه آخذ. "(80)

فهي ثلاث قواعد تضبط الوقف على (كلا) في القرآن:

1- يوقف عليها إذا كان قبلها مما يُرّد ويُنكر.

2- يبتدأ بها إذا كان ما قبلها لا يُرّد ويُنكر.

3- وتُوصل بما قبلها وما بعدها إذا لم يكن قبلها كلام تام.

وما اختاره مكي بن أبي طالب هو ما وجدته في تطبيقات ابن الأنباري وابن النحاس والداني، يقول الداني: "والوقف على (كلا) في جميع القرآن إذا قُدرت ردّاً ونفياً، فإن قُدرت تنبيهاً بمعنى (ألا)، أو قدرت بمعنى قولك: حقاً، لم يوقف عليها، ووقف دونها، وابتدئ بها. "(81)

فالتضاد الواقع لمفردة (كلا) في القرآن الكريم، هو أنها تأتي بمعنيين متضادين هما:

الأول: ترد بمعنى (الرد والنفي) ليس الأمر كذلك.

الثاني: ترد بمعنى حقا.(المكتفى ص222)

يقول ابن الأنباري (إيضاح الوقف والابتداء: 1/ 766) في قوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ ﴾ [مريم: 78-79] وقف التمام، على معنى (لا لم يتخذوا)، ويجوز أن تقف على (عَهْدًا) ثم تبتدئ: (كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ) على معنى (حقا سنكتب).

واختار الطبري أن تكون (كلا) في هذا الموضع بمعنى (ليس الأمر كذلك)، فهي جواب للاستفهام الذي تقدمها، قال: "يعني تعالى ذكره بقوله (كلا) : ليس الأمر كذلك، ما اطلّع الغيب، فعلم صدق ما يقول، وحقيقة ما يذكر، ولا اتّخذ عند الرحمن عهدا بالإيمان بالله ورسوله، والعمل بطاعته، بل كذب وكفر." (82)

كذلك في قوله تعالى: ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [المعارج:38-39]، الوقف الجيد على (كَلَّآ ۖ) لأن معناها (لا يدخلها)، ويجوز أن تبتدئ (كَلَّآ ۖ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم) على معنى (حقا) والأول أجود. (83)

ففي هذين المثالين نجد أن ابن الأنباري وقف على (كَلَّآ ۖ) بتقدير معنى (ليس الأمر كذلك)، وابتدأ بها بتقدير معنى (حقا)، فلمّا كان المعنيين متضادين، جاز الوقف عليها بتقدير معنى (ليس الأمر كذلك)، وجاز الوقف على ما قبلها والابتداء بها، على تقدير (حقا).

وهذا المثال تنطبق عليه القاعدة الأولى، لأن ما قبل (كلا) مما يُرّد ويُنكر، ورغم ذلك جاز الابتداء بها على تقدير معنى (حقا)، لذا يمكن أن نضيف قيدا على القاعدة فنقول: يوقف عليها إذا كان قبلها مما يُرّد ويُنكر، **ويجوز الابتداء بها على تقدير معنى (حقا).**

وقد اختار الطبري أن تكون بمعنى (ليس الأمر كذلك) لأنها رد وجواب على

الاستفهام قبلها.(84)

وهناك مواضع لا يجوز الوقف عليها، ويجوز الابتداء بها منها:

كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ ﴾ [القيامة: 19-20]، فالوقف على (الْآخِرَةَ) حسن، والوقف على (كَلَّا) قبيح لأن الفائدة فيما بعدها، وهو قوله: (بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ). ويجوز الابتداء بـــ(كَلَّا) على معنى (حقا بل تحبون العاجلة)(85)

وهذا المثال تنطبق عليه القاعدة الثانية، لأن ما قبل (كَلَّا) مما لا يُرّد ويُنكر، فلا يمكن أن تنكر قوله تعالى: (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ).

ويرى الطبري أن (كَلَّا) نفت ما تقدمها من كلام حول قضية نفي البعث، فقال" ليس الأمر كما تقولون أيها الناس من أنكم لا تبعثون بعد مماتكم، ولا تجازون بأعمالكم"(86)

ومن أمثلة المواضع التي لا يجوز الوقف عليها ولا الابتداء بها، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ:5]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر:4]، لأن حرف العطف لا يوقف عليه دون المعطوف.(87)

وهذا المثال تنطبق عليه القاعدة الثالثة فتُوصل (كلا) بما قبلها وما بعدها لأن ما قبلها ليس بكلام تام.

ب- بلى: بلى في القرآن والكلام لها **معنيان متضادين**:

الأول: ردّ نفي يقع قبلها، فينفى بها ما قبلها من النفي ويحقق، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [النحل: 28]، أي بل عملتم السوء.

الثاني: أن تكون جوابا لاستفهام دخل على نفي ليُحقق، فيصير معناها التصديق لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف:172]، أي بلى أنت ربنا، ففي هذا

تصديق لما قبلها، وفي الموضع الأول ردٌ لما قبلها وتكذيب له.(88)

وقال أبو عمرو الداني: ومن العلماء من اعتبر الوقف على (بلى) كاف في جميع القرآن، لأنه ردٌ للنفي الذي تقدمه، إلا إذا اتصل به قسم كقوله ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: 30]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾ [التغابن:7]، فإنه لا يوقف عليها دونه.(89)

فيمكن أن نلخص ما سبق فنقول أن (بلى) في القرآن، تأتي **بمعنيين متضادين** هما:

الأول: نفي ما قبلها من النفي لتحققه، بمعنى (ليس الأمر كذلك)

الثاني: بمعنى(نعم وأجل الأمر كذلك).

وفي كلا الموضعين يجوز الوقف عليها والابتداء بما بعدها، مع تقدير كل معنى في موضعه، أما إذا اتصل بها قسم، فلا يجوز الوقف عليها ولا الابتداء بها.

ومن أمثلة الوقف على (بلى)، التي تنازعت فيها آراء العلماء واختلفت:

أ- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف:172]

كان نافع بن أبي نعيم(169هـ) يرى الوقف على (بَلَىٰ) ويصفه بالتمام، ويوافقه ابن الأنباري في ذلك، أما السجستاني(320هـ) وأبي عمرو الداني فكانا يريان أن الوقف على (شَهِدْنَآ)،

والأثر المترتب على هذا الخلاف، هو أن من وقف على (بَلَىٰ) يرى بأن قوله تعالى(شَهِدْنَآ) من مقول الملائكة فالمعنى: أن الملائكة تقول شهدنا على إقراركم، ومن وقف على (شَهِدْنَآ)، فينسب القول إلى بني آدم، والمعنى: من أجل أن يقولوا شهدنا، أما ابن النحاس فيُرجع الخلاف في الوقف على هذه الآية إلى اختلاف القراءة، فمن قرأ (أن تقولوا) بالتاء، فعلى قراءته يتم الوقف على (قالوا بلى) لأن (أن) متعلقة بما قبل (بَلَىٰ) من قول (شَهِدْنَآ)، ومن قرأ ذلك بالياء لم يتم الوقف على قراءته على

(قالوا بلى) لأن (أن) متعلقة بما قبل (بَلَىٰ) من قوله (وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ).[90]

ب- قوله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 38]

الوقف على (بَلَىٰ) في الآية وصفه نافع بالتمام على معنى: (بلى يبعثهم الله)، وهو مالم يرتضيه أبو عمرو الداني وكذا ابن النحاس الذي يرى أنه ليس بوقف من وجهين:

الأول: انقضاء الكلام الذي قبل (بَلَىٰ)، وهو قَسم الكفار على استحالة بعثهم من جديد.

الثاني: حديث رسول الله ﷺ:"قال الله: كذّبني عبدي ولم يكن ينبغي له أن يكذّبني (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ)"[91]

الثالث: أن المعنى عند أهل التفسير (بلى يبعث الله الرسول ﷺ ليبن لهم الذي يختلفون فيه).[92]

وفي رأيي أن هذا الأوجه الثلاثة كلها تُقوي اختيار ابن النحاس عدم الوقف على (بلى)، لاعتماده في الوجه الأول على **سياق الآيات** والذي تمثل في أن ما قبل (بلى) هو انقضاء سياق قَسم على عدم قدرة الله على بعثهم، وأنها وما بعدها بداية سياق ردِّ الله على قَسمهم وتفنيد حجتهم، أما الوجه الثاني فقد اعتمد فيه على **سياق الموقف** الذي ذكر فيه رسولنا ﷺ الآية وفصله بين القسم والرد، أما الوجه الأخير فهو أقوى من الأوليين، حيث اعتمد فيه على المعنى التفسيري للآية والذي ارتضاه جُلُّ المفسرين[93]، **وعلى السياق الذي يُبين لنا المعنى المراد من الكلمة التي وقع فيها التضاد،** وأقصد به السياق اللاحق وهو قوله تعالى: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [النحل: 39]، على أن الضمير في (ليبين) راجع على الرسول ﷺ الذي أقسم الكفار بين يديه أن الله لن يبعثهم بعد موتهم.

المبحث الرابع: تغير المعنى

1- العموم والخصوص.

من أشكال تغير المعنى ظاهرة توسيع المعنى وتضييقه، ويطلق عليه البعض بتعميم المعنى وتخصيصه، والمراد بتوسيع المعنى: "أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل"، وتضييقه يكون بتحويل" الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها."(94)

وقد اعتنى علماء الوقف بظاهرة تضييق المعنى وتوسيعه، ومن خلال الأمثلة الآتية يتبين لنا تأثر المعنى بتغير مواضع الوقف تضييقا وتوسيعا:

أ- قوله تعالى:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ ﴾ [فاطر:1]

التمام عند نافع على قوله تعالى (وَرُبَٰعَ)، لأنه ارتضى أن يكون معنى قوله تعالى: (يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ) حسن الصوت والخط، لتعم كل الخلق،

أما من اختار تخيصيص الزيادة في الخلق بالملائكة، فإنه اعتبر الوقف على(**وَرُبَٰعَ**) كاف وليس بتمام لاتصال الكلام.(95)

واختار الطبري عموم قوله تعالى:(يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ) جميع الخلق، ويدخل في ذلك الملائكة قطعا.(96)

ب-قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾ [النور: 4-5]

من قال بأن شهادة القاذف لا تقبل وإن تاب، كان التمام عنده على قوله تعالى (شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ)، ومن قال بقبولها كان التمام عنده على قوله تعالى: (غَفُورٌ رَّحِيمٌ)، وسبب الخلاف هو الاستثناء الذي في قوله (إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟)، هل هو **استثناء عام** من وصف الفسق وعدم قبول الشهادة، أم هو من الفسق **خاص به** لا غير؟

يجيب ابن النحاس على ذلك فيقول:"(إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ) **فهو راجع في اللغة إلى ما تقدم ذكره إلا أن يأتي خبر يدل على الخصوص**"، واختار الرأي القائل بأن الاستثناء عام، وهو استثناء من وصف الفسق وعدم قبول الشهادة، لدلالة اللغة على ذلك، ولعدم وجود دليل على خلافه، وهو اختيار الداني كذلك.(97)

جـ- قال تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: 26]

الوقف على (أَرْبَعِينَ سَنَةً) يدل على أنها حرمت عليهم هذه المدة فقط، أما الوقف على (مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ) **فيوسع المعنى** ويدل على أنها محرمة عليهم على التأبيد، يقول ابن النحاس: "فيرجع في هذا إلى التفسير ويكون الوقوف بحسب ذلك"(98) .

ويرى ابن جرير الطبري، أن منشأ الخلاف في الآية هو الضمير (عليهم)، فإما أنه يعود على الذين أمرهم موسى عليه السلام بدخول الأرض فامتنعوا فهي محرمة عليهم على التأبيد لأن التحريم خاص بهم، أو يعود على عامة بني إسرائل ممن كانوا مع موسى، فإنها في هذه الحالة محرمة عليهم زمن التيه، ثم دخلوها بعد ذلك،

وقد رجح الطبري هذا المعنى حيث يقول في عود الضمير (عليهم): "معنيٌّ به جميع قوم موسى، لا بعض دون بعض منهم، لأن الله عز ذكره عمَّ بذلك القوم، ولم يخصص منهم بعضًا دون بعض،... فتيَّههم أربعين سنة، وحرَّم على جميعهم في الأربعين سنة التي مكثوا فيها تائهين دخولَ الأرض المقدَّسة، فلم يدخلها منهم أحد، ... حتى انقضت السنون التي حرَّم الله عز وجَل عليهم فيها دخولها، أذن لمن بقي منهم وذراريهم بدخُولها مع نبي الله موسى والرجلين اللذين أنعمَ الله عليهما."(99)

أما ابن الأنباري فيُرجع الخلاف في تحديد الموقوف عليه في الآية إلى اختلاف العوامل، فيقول: أن (أَرْبَعِينَ سَنَةً) ينصب من وجهين:

الأول: بـ (مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ) فلا يتم الوقف على (عليهم)،

الثاني: نصبها بـ (يَتِيهُونَ) فعلى هذا يتم الوقف على (عليهم).(100)

د-﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الحديد: 19]

الوقف على (ٱلصِّدِّيقُونَ) تام على قول من جعل قوله تعالى: (وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ) ابتداء وخبره في قوله (لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ)، وبهذا يكون الأجر والنور في الآية مختص بالشهداء دون غيرهم، ومن جعل ذلك نسقاً على (ٱلصِّدِّيقُونَ) فالتمام (وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ)، وترجع الضمائر التي في قوله تعالى: (لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ)، على الشهداء والصديقين.

وحجة أنصار القول الأول أن الغالب في استعمال مفردة الشهداء في القرآن الكريم، على الذين هلكوا أو قتلوا في سبيل الله، أما أنصار القول الثاني فحجتهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "مؤمنوا أمتي شهداء، ثم تلا هذه الآية ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ [101]

وعلى هذا فالشهداء وصف لأهل الإيمان. [102]

2- الحقيقة والمجاز.

من مباحث علم الدلالة الحقيقة والمجاز، والمراد بالحقيقة هي الدلالة بالوضع الأول، أما الدلالة بالوضع الطارئ فهي الدلالة المجازية التي تعتبر دلالة منقولة ومحولة. [103]

ومن أنواع المجاز الدلالة بالحذف، يقول محمد صدقي البورنو تحت القاعدة السابعة والعشرون: "الكلام إذا تضمّن حذفاً، أو إضماراً، قُدِّر فيه ما دلّ عليه السّياق...ولكن إذا كان الكلام ليس ظاهراً بل اشتمل على إضمار أو حذف، فإنما يعمل فيه بدلالة السّياق للعبارة، وبما يصحّ تقدير ما حذف أو أضمر. وهذا يعتبر من المجاز بالحذف أو الإضمار "[104]

وقد اشتهر علماء الوقف في تقدير المحذوف من الكلام وتوجيهه، وما يدل عليه من معاني، وهذه النماذج فيها بيان لذلك:

أ- قال تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [يس: 52]

الوقف على (مَّرۡقَدِنَا) عند ابن الأنباري حسن لتعلق الكلام بما بعده، إذ أن قوله تعالى (هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ...) هو من كلام الكفار، ثم ذكر ابن الأنباري الخلاف الحاصل بين أهل التفسير، هل هو كلام الكفار أم من مقول أهل الإيمان؟

أما أبو عمرو الداني فقد اعتبر أن الوقف على (مَّرۡقَدِنَا) تام، لأن ما بعده من الكلام هو من مقول الملائكة أو المؤمنون، على تقدير محذوف في الآية، **وهو قالت الملائكة أو قال المؤمنون** هذا ما وعد الرحمن.(105)

وقد رجح الطبري أن يكون من كلام أهل الإيمان، بدلالة **السياق اللغوي**، فقال بعد عرضه للأقوال الواردة في تفسير الآية: " والقول الأول أشبه بظاهر التنزيل، وهو أن يكون من كلام المؤمنين، لأن الكفار في قيلهم (مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا) دليل على أنهم كانوا بمن بعثهم من مَرْقَدهم جُهَّالا، ولذلك من جهلهم استثبتوا، ومحال أن يكونوا استثبتوا ذلك إلا من غيرهم، ممن خالفت صفته صفتهم في ذلك. "(106)

ب-﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ ﴾ [الحج: 78]

اختلف في المقدر الناصب لـ (مِّلَّةَ)، على قولين:

الأول: تقدير محذوف بمعنى(الزموا ملة أبيكم إبراهيم)، **الثاني:** (وسع عليكم كتوسعة ملة أبيكم)، فمن أخذ بالتقدير الأول، وقف على (مِنۡ حَرَجٖۚ)، بـ: (مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ)، لانقطاع الكلام، ومن أخذ بالتقدير الثاني لم يقف لاتصاله الكلام بما قبله.(107)

وقد ذكر الطبري القولين معا ولم يرجح، بل اعتبر أن التقدير الأول: (الزموا ملة أبيكم إبراهيم)، والذي جاء بصيغة الأمر، يدل على سياق الآية الذي تضمن مجموعة من الأوامر(ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ ،وَٱفۡعَلُواْ، وَجَٰهِدُواْ) فكأنه قال: والزموا ملة

أبيكم إبراهيم.[108]

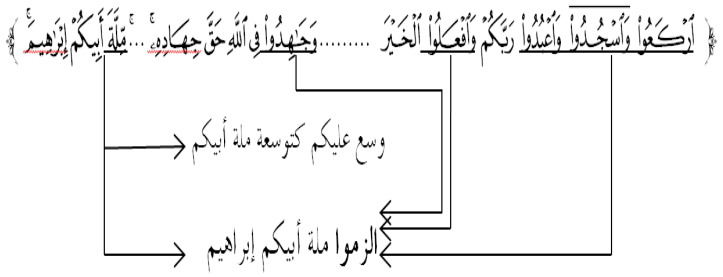

ج-﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الحديد: 19]

هذا المثال يعالج فيه علماء الوقف أقسام الحقيقة[109]، فقد ترددت مفردة (وَٱلشُّهَدَآءُ) بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية، وقد اختلف العلماء في الوقف على (ٱلصِّدِّيقُونَ)، بناء على اختلافهم في تحديد المراد من الشهداء في الآية، فقيل هم الذين قتلوا في سبيل الله على الحقيقة الشرعية، وقيل هم الأنبياء، وقيل كل مؤمن شهيد، وقيل المراد بهم كل مؤمن شهِد وصدّق، على الحقيقة اللغوية، فعلى القول الأول التمام عند (ٱلصِّدِّيقُونَ)، لأن الصديق على هذا القول غير الشهيد، وعلى الأقوال الأخرى التمام عند (وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ)، واختار ابن النحاس ما اختاره المفسرون وعلى رأسهم ابن جرير الطبري، بأن كون الشهداء في الآية هم الذين قتلوا في سبيل الله، لأنه **الغالب في الاستعمال القرآني**، وليس بمعروف أن يطلق على كل مؤمن شهيد.[110]

الخاتمة

يتبين للقارئ من خلال هذه الدراسة، التفات علماء الوقف والابتداء إلى الكثير من المباحث المطروحة في علم الدلالة، وما زعم الغرب ابتداعه من تلك المباحث، ينتفي وحقيقة المجهودات الدلالية التي عرفها علماء الوقف والابتداء، مما يعكس أصالة هذا العلم في تراثنا العربي.

من خلال المباحث الدلالية الكثيرة التي تطرق لها علماء الوقف والابتداء، يجعلنا نجزم أن علم الدلالة قديم باعتبار تناول العلماء العرب وعلماء الوقف والابتداء على وجه الخصوص لمباحثه، حديث باعتبار أن موضوعاته ومناهجه وأسسه سُطّرت وحُدّدت على يد اللغويين الغربيين في العصر الحديث.

وبعد إتمام هذه الدراسة يمكن أن نستخلص النتائج الآتية:

1- ضبط معاني القرآن كان الباعث على التأليف في علم الوقف والابتداء.

2- اشتهر علماء الوقف والابتداء حتى القرن الخامس، هجري بإلمامهم الواسع بعلوم العربية والتفسير والقراءات، والفقه، وانعكس ذلك على مؤلفاتهم في علم الوقف والابتداء من خلال المباحث التي تطرقوا لها.

3- يعتبر السياق اللغوي دعامة أساسية في تحديد نوع الوقف وما يجوز الوقف عليه مما لا يجوز.

4- استعمل علماء الوقف السياق اللغوي وسياق الموقف لترجيح بعض الوقوف على أخرى.

5- يتأثر الوقف ببعض التغيرات التي تعتري البِنية الصرفية أو النحوية للمفردة القرآنية.

6- تختلف مواضع الوقف تبعا للاختلاف في توجيه الاشتراك الواقع في حروف المعاني وفي عود الضمير.

7- مبحث الوقف على (كلا، وبلى)، يعتبر دراسة دلالية لظاهرة التضاد في القرآن الكريم.

8- تغير مواضع الوقف قد يؤثر في معنى الآية القرآنية تعميما أو تخصيصا.

9- قد تختلف مواضع الوقف تبعا لتقدير المحذوفات في الآية وتوجيهها، وهذا ما يمكن اعتباره دراسة دلالية لظاهرة المجاز في القرآن الكريم.

10- تردَّد معاني بعض المفردات القرآنية بين الحقيقة اللغوية أو الحقيقة الشرعية، فتختلف مواضع الوقف تبعا لذلك.

وفي الأخير نوصي بالمزيد من البحث في التراث العربي والإسلامي، في مختلف العلوم وكافة لمستويات، لاستكشاف واستخراج الكثير من مجهودات العلماء العرب في علم الدلالة.

ـ الحواشي والإحالات:

[1]- الصحاح تاج اللغة للفرابي، بيروت ، دار العلم ، الطبعة الرابعة 1987 م، (4/1699).

[2]- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة: الأولى، 2001م، 14/ 48، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000 م، (9/ 270).

[3]- معجم مقاييس لأحمد بن فارس(395هـ) دار الفكر، عام النشر: 1979م، (02/259)

[4]- تهذيب اللغة (14/48).

[5]- علم الدلالة أصوله ومباحثه لمنقور عبد الجليل، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2001م، (ص27)

[3]- التعريفات للجرجاني، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م، (ص: 104).

[7]- المستصفى لأبي حامد الغزالي، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م، (ص 25)

[8]- المهذب في علم أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة، الرياض، مكتبة الرشد –، ط:الأولى، 1999 م، (3/ 1062).

[9]- النبوات لابن تيمية ، الرياض،أضواء السلف الطبعة: الأولى، 1420م، (1/ 539).

[10]- كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد الحنفي التهانوي، بيروت لبنان، مكتبة ناشرون، الطبعة الأولى: 1996م، (1/ 790).

[11]- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي، بيروت، (785ه)، دار الكتب العلمية، 1995 م، (1/205).

[12]- شرح تنقيح الفصول للقرافي، شركة الطباعة الفنية، ط: الأولى، 1973 م، (ص: 23)

[13]- علم الدلالة بين القديم والحديث، أحمد معزوز ص: 38، 39، جامعة وهران.

[14]- علم الدلالة لمختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الخامسة: 1998، (ص: 11).

[15]- علم الدلالة لمختار عمر (ص: 22).

[16]- علم الدلالة لأحمد مختار، في علم الدلالة لعبد الكريم جبل، علم الدلالة أصوله ومباحثه لمنقور، دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس.

[17]- علم الدلالة أحمد مختار (ص: 54إلى 138)

[18]- البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار، عالم الكتب، الطبعة الثامنة: 2003م، (ص:) 79

[19]- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن سعدان، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط: الأولى، 2002 م، (ص: 76).

[20]- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى: 1971م. (1/ 108)

[21]- القطع والائتناف لابن النحاس، بيروت –لبنان ، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1996م، (ص:18).

[22]- القطع والائتناف (ص: 20).

[23]- وقوف القرآن وأثرها في التفسير لمساعد الطيار، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف:1431ه، (ص:67إلى78).

[24]-هو أبو جعفر الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة (161ه) ، له كتاب في (القراءات)، وكتاب (المختصر في النحو)، وكتاب (الوقف والابتداء)، مات سنة (231ه). (ياقوت الحموي، 626ه، 6/ 2537)

[25]- هو الحافظ اللغوي المقرئ النحوي ذو الفنون، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، ولد سنة (272ه)، من كتبه كتاب (إيضاح الوقف والابتداء)، و(غريب الحديث النبوي)، و(شرح المفضليات)، وله أمالي وكتب كثيرة، توفي ليلة ببغداد سنة (328ه). (الذهبي 11/489)

[26]- هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس من أهل مصر ، يحكى أن تصانيفه تزيد على الخمسين مصنفا، منها وكتاب (الاشتقاق لأسماء الله عز وجل)، وكتاب (معاني القرآن)، وله كتاب (أخبار الشعراء)، توفي سنة (416ه)(ياقوت الحموي، 626ه، 1/ 468)

[27]- هو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حيوس بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، المقرئ المحقق، ولد سنة (350ه) بالقيروان، مؤلفاته تزيد على الثمانين، منها: كتاب في التفسير، وكتاب (الوقف على كلا وبلى في القرآن)، وكتاب (مشكل إعراب القرآن)، وكتاب (الموجز في القراءات)، مات (437ه) (ياقوت الحموي، 626ه، 6/2713)

[28]- هو الإمام الحافظ المجود المقرئ الحاذق عالم الأندلس أبو عمرو؛ عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة، ، بلغت مؤلفات أبي عمرو الداني مائة وعشرين كتابا، كتاب (جامع البيان في السبع) وكتاب (التيسير) في القراءات وكتاب (الاقتصاد في السبع)، وله تآليف كثيرة صغار في جزء وجزئين، مات أبو عمرو يوم نصف شوال سنة (444ه) (عبد الفتاح المرصفي، 1409، 2/ 731).

[29]- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، عالم الكتب ط: الخامسة، 2006م، (ص: 316) .

[29]- دلالة السياق لردة الله بن ردة طلحي،رسالة دكتوراه، تخصص: علوم القرآن، جامعة أم القرى، مكة ، ط الأولى، 1421هـ، ص: 51.

[30]- في علم الدلالة لعبد الكريم حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ، جامعة طنطا، (ص:22).

[31]- إيضاح الوقف والابتداء (1/ 150،149)

[32]- القطع والائتناف ص:34

[33]- المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ص: 07 إلى 13) تحقيق محيي الدين رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى: 2001 م

[34]- الأثر النحوي لظاهرة الوقف في النص القرآني ، هالة عثمان عبد الواحد، جامعة المنيا، 1994. (ص: 09).

[35]- علم الدلالة لمختار عمر ، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة: 1998. (ص: 69).

[36]- أخرجه (أحمد،241هـ، 6/ 352) و(أبو داود275هـ، رقم:4001) و(التِّرمِذي، 279هـ، رقم:2927) وصححه ابن خزيمة (311هـ، رقم:493) والنووي (676هـ، 3/ 333)، والألباني(بدون، 2/ 893)

[37]- ينظر تفصيل تلك المذاهب وأدلتها في: معالم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء لمحمود خليل الحصري، المكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى 2002، من (ص:49 إلى ص:53)

[38]- إيضاح الوقف والابتداء (1/ 453)

[39]- إيضاح الوقف والابتداء (1/ 543)

[40]- إيضاح الوقف والابتداء: (1/986)

[41]- القطع والائتناف (ص12).

[42]- القطع والائتناف (ص802).

[43]- القطع والائتناف (ص592)

[44]- المكتفى (ص: 11)

[45]-للاطلاع على أنواع السياقات القرآنية ينظر: الدلالات السياقية للقصص القرآني، رسالة ماجستر، اللغة والدراسات القرآنية، جامعة سطيف، 2011، (ص: 14).

[46]- المكتفى (ص: 15)

[47]- إيضاح الوقف والابتداء (2/ 585)، والمكتفى (45)

[48]- فرق المحْدَثون بين أنواع أربعة للسياق، منها السياق اللغوي، وسياق الموقف الذي يُعرفونه بقولهم:" الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة." ينظر: علم الدلالة أحمد مختار (ص:71).

[49]- الوقف على كلا وبلى لمكي بن أبي طالب مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولى، 2003م، (ص:65-69).

[50]- دلالة الألفاظ إبرهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1985، ص: 47، وعلم الدلالة لأحمد مختار ص: 13.

[51]- علم الدلالة بين النظر والتطبيق لأحمد كراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،

ط:الأولى، 1993م، (ص:99،100)

[52]- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مطبعة المدني بالقاهرة، ط: الثالثة، 1992، (ص: 27)

[53]- إيضاح الوقف والابتداء (1/ 532)

[54]- القطع والائتناف ص:93، و إيضاح الوقف والابتداء (1/ 532)

[55]-المكتفى (ص:31)

[56]- علم الدلالة مختار عمر (ص145).

[57]- علم الدلالة مختار عمر (ص137).

[58]- علم الدلالة (علم المعنى) محمد علي الخولي، ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2001، (ص: 142).

[59]- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام للطباعة والنشر. (ص: 90،91 و137)

[60]- إيضاح الوقف والابتداء ،1(/ 526)

[61]- تفسير الطبري: (2/ 419)

[62]- إيضاح الوقف والابتداء: (2/ 824)

[63]- القطع والائتناف (ص515)

[64]- تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 2000 م، (19/ 610).

[65]- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، 1964 م، (13/ 306) .

[66]- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، لهادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ، ط: الأولى، 2007، (ص: 398).

[67]- إيضاح الوقف والابتداء (2/ 615)

[68]- المكتفى (ص: 59)

[69]- المكتفى (ص: 59)

[70]- القطع والائتناف ص: 275، والمكتفى (ص: 45)

[71]- القطع والائتناف ص: 275.

[72]- تفسير الطبري (13/ 518)

[73]- المكتفى (ص140)

[74]- أخرجه الترمذي وصححه (1998م، 2863)، والنسائي (2001م، 8815)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (بدون،1/ 356)

[75]-المكتفى (ص: 140)

[76]-إيضاح الوقف والابتداء: 2(/ 797)، والقطع والائتناف (ص: 469)
[77]-تفسير الطبري: (19/ 178)
[78]- علم الدلالة لمختار عمر (ص: 191).
[79]- دلالة الألفاظ (ص:185)
[80]- القطع والائتناف ص: 405، الوقف على كلا وبلى لمكي بن أبي طالب (ص:50)
[81]- المكتفى (ص: 222)
[82]- تفسير الطبري (18/ 248)
[83]- إيضاح الوقف والابتداء (1/ 428)
[84]- تفسير الطبري (23/ 621)
[85]- إيضاح الوقف والابتداء (1/ 429)
[86]- تفسير الطبري (24/ 70)
[87]- القطع والائتناف (ص: 408).
[88]- الوقف على كلا وبلى (ص73).
[89]- المكتفى (ص: 23)
[90]- (القطع والائتناف ص: 266) و(المكتفى ص: 80)
[91]- عزا محقق كتاب القطع والائتناف هذه الرواية لصحيح البخاري، ينظر: صحيح البخاري (6/ 180) رقم الحديث: 4579، ولا أظن أن ابن النحاس قصد هذه الرواية، وإنما قصد الرواية الذي ذكرها ابن جرير الطبري بسنده والتي فيها " وكذّبني ولم يكن ينبغي له أن يكذّبني فأما تكذيبه إياي، فقال (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ) قال: قلت (بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا)" تفسير الطبري 17(/ 204)، لأن هذه الرواية فيها دليل على اختيار ابن النحاس عدم الوقف على (بلى)، ولم أجد لرواية ابن جرير الطبري تخريجا.
[92]- القطع والائتناف (ص366) ، والمكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ص: 117)
[93]- تفسير الطبري (17/ 204)
[94]- علم الدلالة مختار عمر (ص: 243،245)
[95]- القطع والائتناف (ص: 567)، والمكتفى (ص: 171)
[96]- تفسير الطبري 20(/ 436)
[97]- القطع والائتناف (ص464) ، والمكتفى (ص: 143).
[98]- القطع والائتناف (ص: 19)
[99]- تفسير الطبري: (10/ 197)
[100]- إيضاح الوقف والابتداء: (2/ 616)
[101]- ذكره الطبري في تفسيره (23/ 192)، ولم أجده بهذا اللفظ، وإنما ورد عند البخاري تحت لفظ (شهادة

القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض) صحيح البخاري (2642)

[102]– القطع والائتناف (ص: 719) والمكتفى (ص: 212)

[103]– علم الدلالة أصوله ومباحثه (ص73).

[104]– موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي البورنو ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، 2003 م، (304/08)

[105]– إيضاح الوقف والابتداء (2/ 853)المكتفى (ص: 175)

[106]– تفسير الطبري (20/ 533).

[107]– إيضاح الوقف والابتداء: (2/ 787)

[108]– تفسير الطبري (18/ 691)

[109]– وهي تنقسم إلى حقيقة لغوية، وعرفية وشرعية، ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه الزركشي، دار الكتبي، ط: الأولى، 1994م. (8/3)

[110]– القطع والائتناف ص: 718،719.

The efforts of the scholars of the Waqf and the beginning until the fifth century Hijri in the semantics

Beldjilali Lahouari / Khaled Smail
Faculty of Humanities and Islamic Sciences- Oran 1 University

Abstract:

The scholars of the "wakf" and the "beginning" have great contributions in semantic. This is shown by the fact that the motivation to write books in "wakf" and the "beginning" is adjust the meaning of the "kuran" to the interpreter and for understanding the hearer and the master, it also appears attached by liking the Qur'an meaning to the meaning of the term and the consequent effect (impact) on the previous and subsequent context, or considering the isotopes of that individual in the holy "Qur'an", this is what can be considered a semantic study has produced a lot of words that it is addressed by linguists in modern times under the title of semantics.

Keywords:

Significance; change of meaning; the good pause; the linguistic meaning; return of pronoun; context.